

من أحكام الغنيمة في الفقه الإسلامي

أ. د. عبدالله بن محمد بن أحمد الطيبر

نسخة مطبوعة مع مجموع مؤلفات الشيخ

في المجلد رقم (٩٠)

مجموع

مؤلفات ورسائل ومجموعات

لشيخنا الشريفة محمد بن أحمد القصار

أستاذ الزمان المشهور في الفقه
والفقه والحديث والفتوى

الفقه

العبادات

المسائل الفقهية

المسائل الفقهية

والفقه والحديث

والفتوى والفتوى

المسائل الفقهية

ت. محمد بن سعد بن عقیل: ۱۹۴۱ء

مركز بحوث وتطوير الفنون

المسألة الأولى

مصرع من طغوت ورجل صالح وجنود الجحيم يومئذ الضال

مباحث بر سعد الحیدر، شریک، ۱۹۹۶ء

10

1500 978-617-9449-1

[illegible]

١. اللغة العربية - ٢. التاريخ - ٣. الفيزياء - ٤. الكيمياء
٥. الجغرافيا - ٦. العلوم الطبيعية

900

13777

11/11/2014 10:41:21

عدد ١٩٦٩، ٢-١٩٦٩، [مجلد ١]

100% 9802-2-1-9867

جسوسی الطبع مخصوصاً فی الشائستہ

الغاية الأولى

1997-98 1998-99

جاء في نسخة

المراجعون: ١٤٧٢ - ١٤٧٣ - ١٤٧٤ - ١٤٧٥ - ١٤٧٦ - ١٤٧٧ - ١٤٧٨ - ١٤٧٩ - ١٤٨٠ - ١٤٨١ - ١٤٨٢ - ١٤٨٣ - ١٤٨٤ - ١٤٨٥ - ١٤٨٦ - ١٤٨٧ - ١٤٨٨ - ١٤٨٩ - ١٤٩٠ - ١٤٩١ - ١٤٩٢ - ١٤٩٣ - ١٤٩٤ - ١٤٩٥ - ١٤٩٦ - ١٤٩٧ - ١٤٩٨ - ١٤٩٩ - ١٥٠٠ - ١٥٠١ - ١٥٠٢ - ١٥٠٣ - ١٥٠٤ - ١٥٠٥ - ١٥٠٦ - ١٥٠٧ - ١٥٠٨ - ١٥٠٩ - ١٥١٠ - ١٥١١ - ١٥١٢ - ١٥١٣ - ١٥١٤ - ١٥١٥ - ١٥١٦ - ١٥١٧ - ١٥١٨ - ١٥١٩ - ١٥٢٠ - ١٥٢١ - ١٥٢٢ - ١٥٢٣ - ١٥٢٤ - ١٥٢٥ - ١٥٢٦ - ١٥٢٧ - ١٥٢٨ - ١٥٢٩ - ١٥٣٠ - ١٥٣١ - ١٥٣٢ - ١٥٣٣ - ١٥٣٤ - ١٥٣٥ - ١٥٣٦ - ١٥٣٧ - ١٥٣٨ - ١٥٣٩ - ١٥٤٠ - ١٥٤١ - ١٥٤٢ - ١٥٤٣ - ١٥٤٤ - ١٥٤٥ - ١٥٤٦ - ١٥٤٧ - ١٥٤٨ - ١٥٤٩ - ١٥٥٠ - ١٥٥١ - ١٥٥٢ - ١٥٥٣ - ١٥٥٤ - ١٥٥٥ - ١٥٥٦ - ١٥٥٧ - ١٥٥٨ - ١٥٥٩ - ١٥٦٠ - ١٥٦١ - ١٥٦٢ - ١٥٦٣ - ١٥٦٤ - ١٥٦٥ - ١٥٦٦ - ١٥٦٧ - ١٥٦٨ - ١٥٦٩ - ١٥٧٠ - ١٥٧١ - ١٥٧٢ - ١٥٧٣ - ١٥٧٤ - ١٥٧٥ - ١٥٧٦ - ١٥٧٧ - ١٥٧٨ - ١٥٧٩ - ١٥٨٠ - ١٥٨١ - ١٥٨٢ - ١٥٨٣ - ١٥٨٤ - ١٥٨٥ - ١٥٨٦ - ١٥٨٧ - ١٥٨٨ - ١٥٨٩ - ١٥٩٠ - ١٥٩١ - ١٥٩٢ - ١٥٩٣ - ١٥٩٤ - ١٥٩٥ - ١٥٩٦ - ١٥٩٧ - ١٥٩٨ - ١٥٩٩ - ١٦٠٠ - ١٦٠١ - ١٦٠٢ - ١٦٠٣ - ١٦٠٤ - ١٦٠٥ - ١٦٠٦ - ١٦٠٧ - ١٦٠٨ - ١٦٠٩ - ١٦١٠ - ١٦١١ - ١٦١٢ - ١٦١٣ - ١٦١٤ - ١٦١٥ - ١٦١٦ - ١٦١٧ - ١٦١٨ - ١٦١٩ - ١٦٢٠ - ١٦٢١ - ١٦٢٢ - ١٦٢٣ - ١٦٢٤ - ١٦٢٥ - ١٦٢٦ - ١٦٢٧ - ١٦٢٨ - ١٦٢٩ - ١٦٣٠ - ١٦٣١ - ١٦٣٢ - ١٦٣٣ - ١٦٣٤ - ١٦٣٥ - ١٦٣٦ - ١٦٣٧ - ١٦٣٨ - ١٦٣٩ - ١٦٤٠ - ١٦٤١ - ١٦٤٢ - ١٦٤٣ - ١٦٤٤ - ١٦٤٥ - ١٦٤٦ - ١٦٤٧ - ١٦٤٨ - ١٦٤٩ - ١٦٥٠ - ١٦٥١ - ١٦٥٢ - ١٦٥٣ - ١٦٥٤ - ١٦٥٥ - ١٦٥٦ - ١٦٥٧ - ١٦٥٨ - ١٦٥٩ - ١٦٦٠ - ١٦٦١ - ١٦٦٢ - ١٦٦٣ - ١٦٦٤ - ١٦٦٥ - ١٦٦٦ - ١٦٦٧ - ١٦٦٨ - ١٦٦٩ - ١٦٧٠ - ١٦٧١ - ١٦٧٢ - ١٦٧٣ - ١٦٧٤ - ١٦٧٥ - ١٦٧٦ - ١٦٧٧ - ١٦٧٨ - ١٦٧٩ - ١٦٨٠ - ١٦٨١ - ١٦٨٢ - ١٦٨٣ - ١٦٨٤ - ١٦٨٥ - ١٦٨٦ - ١٦٨٧ - ١٦٨٨ - ١٦٨٩ - ١٦٩٠ - ١٦٩١ - ١٦٩٢ - ١٦٩٣ - ١٦٩٤ - ١٦٩٥ - ١٦٩٦ - ١٦٩٧ - ١٦٩٨ - ١٦٩٩ - ١٧٠٠ - ١٧٠١ - ١٧٠٢ - ١٧٠٣ - ١٧٠٤ - ١٧٠٥ - ١٧٠٦ - ١٧٠٧ - ١٧٠٨ - ١٧٠٩ - ١٧١٠ - ١٧١١ - ١٧١٢ - ١٧١٣ - ١٧١٤ - ١٧١٥ - ١٧١٦ - ١٧١٧ - ١٧١٨ - ١٧١٩ - ١٧٢٠ - ١٧٢١ - ١٧٢٢ - ١٧٢٣ - ١٧٢٤ - ١٧٢٥ - ١٧٢٦ - ١٧٢٧ - ١٧٢٨ - ١٧٢٩ - ١٧٣٠ - ١٧٣١ - ١٧٣٢ - ١٧٣٣ - ١٧٣٤ - ١٧٣٥ - ١٧٣٦ - ١٧٣٧ - ١٧٣٨ - ١٧٣٩ - ١٧٤٠ - ١٧٤١ - ١٧٤٢ - ١٧٤٣ - ١٧٤٤ - ١٧٤٥ - ١٧٤٦ - ١٧٤٧ - ١٧٤٨ - ١٧٤٩ - ١٧٥٠ - ١٧٥١ - ١٧٥٢ - ١٧٥٣ - ١٧٥٤ - ١٧٥٥ - ١٧٥٦ - ١٧٥٧ - ١٧٥٨ - ١٧٥٩ - ١٧٦٠ - ١٧٦١ - ١٧٦٢ - ١٧٦٣ - ١٧٦٤ - ١٧٦٥ - ١٧٦٦ - ١٧٦٧ - ١٧٦٨ - ١٧٦٩ - ١٧٧٠ - ١٧٧١ - ١٧٧٢ - ١٧٧٣ - ١٧٧٤ - ١٧٧٥ - ١٧٧٦ - ١٧٧٧ - ١٧٧٨ - ١٧٧٩ - ١٧٨٠ - ١٧٨١ - ١٧٨٢ - ١٧٨٣ - ١٧٨٤ - ١٧٨٥ - ١٧٨٦ - ١٧٨٧ - ١٧٨٨ - ١٧٨٩ - ١٧٩٠ - ١٧٩١ - ١٧٩٢ - ١٧٩٣ - ١٧٩٤ - ١٧٩٥ - ١٧٩٦ - ١٧٩٧ - ١٧٩٨ - ١٧٩٩ - ١٨٠٠ - ١٨٠١ - ١٨٠٢ - ١٨٠٣ - ١٨٠٤ - ١٨٠٥ - ١٨٠٦ - ١٨٠٧ - ١٨٠٨ - ١٨٠٩ - ١٨١٠ - ١٨١١ - ١٨١٢ - ١٨١٣ - ١٨١٤ - ١٨١٥ - ١٨١٦ - ١٨١٧ - ١٨١٨ - ١٨١٩ - ١٨٢٠ - ١٨٢١ - ١٨٢٢ - ١٨٢٣ - ١٨٢٤ - ١٨٢٥ - ١٨٢٦ - ١٨٢٧ - ١٨٢٨ - ١٨٢٩ - ١٨٣٠ - ١٨٣١ - ١٨٣٢ - ١٨٣٣ - ١٨٣٤ - ١٨٣٥ - ١٨٣٦ - ١٨٣٧ - ١٨٣٨ - ١٨٣٩ - ١٨٤٠ - ١٨٤١ - ١٨٤٢ - ١٨٤٣ - ١٨٤٤ - ١٨٤٥ - ١٨٤٦ - ١٨٤٧ - ١٨٤٨ - ١٨٤٩ - ١٨٥٠ - ١٨٥١ - ١٨٥٢ - ١٨٥٣ - ١٨٥٤ - ١٨٥٥ - ١٨٥٦ - ١٨٥٧ - ١٨٥٨ - ١٨٥٩ - ١٨٦٠ - ١٨٦١ - ١٨٦٢ - ١٨٦٣ - ١٨٦٤ - ١٨٦٥ - ١٨٦٦ - ١٨٦٧ - ١٨٦٨ - ١٨٦٩ - ١٨٧٠ - ١٨٧١ - ١٨٧٢ - ١٨٧٣ - ١٨٧٤ - ١٨٧٥ - ١٨٧٦ - ١٨٧٧ - ١٨٧٨ - ١٨٧٩ - ١٨٨٠ -

1970-1971, 1972-1973, 1974-1975

EMAIL: TADNOR1@HOTMAIL.COM

الجمعية الخيرية للتبوير

مَجْمُوعُ

مُؤَلَّفَاتُ وَدَّعِيَّةِ الْوَحْيِ

أدعبيات محمد بن أحمد الطيار

أستاذ الدراسات والبحوث الإسلامية والفكرية
والدراسات الإنسانية بجامعة الكويت

الفقه

العبادات

الجزء الخامس

المجلد العاشر

رقبة وصلة بعبادة

د. محمد بن أحمد الطيار

دار النشر العربية

رسالة بعنوان

**من أحكام الغنيمة
في الفقه الإسلامي**

(تنشر لأول مرة)



بسم الرحمن الرحيم

من أحكام الغنيمة في الفقه الإسلامي

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء المرسلين
تينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فعلينا في هذه الأبد من يومك بعض المصطلحات التي ترد كثيراً في
أبواب الفقه والغنيمة وتكرر كثيراً على ألسنة الفقهاء رحمهم الله.
ومن هذه الألفاظ والمصطلحات الغنيمة:

الغنيمة: الرقيق، السبي، التفل، الصفي، الفارس، الراسل، السرية،
الفل.

الغنيمة هي مال الكفار إذا ظفر به المسلمون على وجه الغلبة والفهر
بقتل.

والقي: وهو ما سار للمسلمين من مال الكفار غير قتل؛ أي: بخوف
وغير ذلك.

الرقيق: يقال: رقيق فلان لفلان من ماله إذا أعطاه قليلاً من كثير وهو
ما يعطى عادة للصغار والنساء ومن لا سهم له من الغنيمة.

المسبي: ما كان على القتل من سلاح وثياب وجدة حرب.
التفل: هو إعطاه الإمام أحد المقاتلين شيئاً زاهياً على سهمه قبل القتل
أو بعده.

الصفي: هو سهم كان لثنى يملكه بصفيه من الغنيمة إما فارس أو ثمة أو
جد قبل توزيعها.

الفارس: إذا أطلق في هذا الباب فهو من قتل على فرسه.

الفرامل: إذا أُلقي في هذا الباب فهو من قاتل مسلحاً على رجله.
المرثاة: التلعة من الجيش.

الظفر: السروقة من الخيمة قبل تلصيقها.

والأصل في مشروعية الخنك قوله تعالى: ﴿تَتَكَلَّمُونَ بِمَا لَمْ يَكُنْ لَكُمْ بِهِ حَقٌّ وَمَنْ يَكُنْ لَكُمْ بِهِ حَقٌّ فَلْيُحْلِلْهُ لَكُمْ﴾ [النساء: ٥٩].

وحده الأموال التي يباعها الله لأمة محمد ﷺ مما يحصلون عليه بسبب الحرب مما يجلبون عليه يخلطهم ورجلهم أو مما يصل إلى أيديهم من غير جهد كل ذلك حلال لهم تكريم من الله وفضل ورحمة لهذه الأمة خاصة ولم تكن هذه الخنك حلالاً لمن قبلها يوضح ذلك ما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «فأما نبي من الأنبياء فقل للزينة: لا يجهني رجل قد ملك ينجع يهرقه وهو يريد أن يني بها وثناً بيني ولا تمر له بيني ينيهاً وثناً يرفع منها ولا تمر له الثرى شيئاً لو خيلت وهو مسطر ولا يما قل: أفروا فخرى للفرقة حين صدق الصبر لو أريد من ذلك لقل للخصم: أنت مسود وثنا مسود للهم إجمدا علي ثنياً فبعت عليه حتى فتح له عليه قل: ليجسروا ما جسروا فبعت الثرى ثانياً فبعت أن تطعمه قل: ليهكم خول المهاجرين من كل قبيلة رجل يبايعه فبعت به رجل بينه قل: ليهكم الغلول فبعتني قبيلتك فبعت قل: فبعت به رجلين أو ثلاثة فقال: فبعت الغلول أنتم غلقتم قل: فخرجوا له مثل رأس يرة من ذهب قل: فوضعوه في السال وهو بالصعيد فبعت الثرى فأنك فلم تحمل الفتنم لأحد من قبيلة ذلك بأن الله يهلك ويهلك رأى فبعت وصجرتا فبعتا له^(١).

فهي من كرامات هذه الأمة الرحومة وعصمتها لما ثبت في صحيح البخاري ومسلم «أنه بعت خساً لم يعطين شيء من ثمنه تصرت بأربع مائة شهر وجعلت في الأرض مسجداً وطهوراً فليها رجل من بني لكرته الصلاة

فحصل وأخذت في الفتل ولم تزل لأحد تبلي وأعطت الفدية وبعت إلى نفس ملكة.

وهي من الأمور التي اخص الله بقسمها نفسه ولم يترك قسمها لأحد قبل تحطس: **وَأَمَّا أَنْ تَلْبِسُوا قُلُوبَكُمْ بِدِينِكُمْ فَكُنْ بِكُمْ حُكْمًا وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْلَ الْقُرْبَىٰ وَالزُّكُوفِ وَأَنْتَ الْكَيْبُ فِي كَثَرِ دَلِيلِكُمْ بِأَقْوَامٍ أَرْقَا عَلَى عِبَادَةِ يَوْمِ الْقُرْآنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاللَّهُ عَلَى سَعْيِ قَوْمٍ غَيْرٍ ﴿١٠﴾﴾ (الأهمل: ١١) قال أبو يوسف ثلثة: (هذا والله أعلم فيما يعيب المسلمون من عساكر أهل الشرك وما أجبوا به من المناع والملاح والكراع) (١).**

وقال أبو حنيد ثلثة: (.. فضل الله هذه الأمة المنظم خصوصية نصيبها دون سائر الأمم فهذا أصل الفتل وبه سمي ما جعل الإمام للفتنة تفلًا وهو تخفيفه بعض الجيش على بعض شيء سوى سهامهم يخل ذلك بهم على قدر الخاء عن الإسلام والتكليف في الحرب.. (٢).

حفظ المنظم وأما حفظها فعادة ما ينحصر له شخص جين أو أشخاص يحفظونها ويحسب الذي يحفظ المنظم حتى يطلقها الفتنة للفتل أو صاحب الفتل وعلى كل مقاتل أن يحضر ما يحصل عليه فهما كلفت قهت زعينة وإلا اجتمعت هذه المنظم مخرجا وكثيرا قليلها وكثيرا سلفت لفتنة الذي يقرى تصرفها حسب تصرفها الشرعي.

لجنة المنظم وهي لمن شهد القتال من الرجال وأما من جاء بعد انتهاء الحرب فيه ليس له منها شيء وكذا من تصرف قبل بدء الحرب فلا شيء له منها ويستدل لذلك بما ثبت من عمر **رضي الله عنه**: (الفتنة لمن شهد الواقعة).

والفتنة نظم أنظم فالحسن لثني **رضي الله عنه** والإمام من بعده يصره في وجوهه وما يرى فيه حطحة المسلمين وهذا قال الإمام مالك ثلثة وغیره من

(١) الفراج: ١٩.

(٢) الأهمل: ١٢٠.

أهل العلم وأما الأربعة أخصس الباقية من التبعة فهي للذين غشروها وقد وقع الإجماع على ذلك.

ومن نقل الإجماع ابن عبد البر وابن المنذر والماوردي والبيهقي
والقاضي عياض وابن العربي رحمهم الله.

قال القسطنطين بن كزيم: (٨٥/٥٣): وكذا الأربعة الأعماس للثنتين إجماعاً . .
والأخبار بهذا المعنى متطابقة وعلى هذا فعموم آية التثنية ﴿وَأَمَّا أَنْتُمْ
فَيَنْتَبِهُوا مِنْ قَوْلِهِمْ﴾ مخصوص بأمر جمع عليها كسلب القول لقائه إذا تعلق به
الإمام وكذلك الأسرى أجمعوا أن أمراً يرجع إلى الإمام بما فيه مصلحة
المسلمين وكذا الأرض لا يجب أن تسم على الثنتين وهو ما عليه عمل
الخطباء الراشدين وجمهور الصحابة رضوان الله عليهم.

وتكسب القتلى على أساس أن للرجال الذي حضر المعركة وقاتل مثلياً
على رجلين سهماً والمبارس الذي قاتل على فرسه ثلاثة أسهم.

ويطهى النساء والصبيا والعبيد ممن يكونون في خيمة الجند وطبخ
بشيء الماء وتضمد الجراح والملاج وتوزع الطعام والسلاح وتقتل ما يحتاجه
الجند ولكن ليس كإيلاء سهم وإنما يعطون حسب ما يراه القائد وقد ثبت أن
النبي ﷺ يعطهم وهذا ما يسمى بالرضخ.

حكم الخلول من الخلق من الخيمة هو المودة منها قبل أن تفسد
والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتْلُ بِآيَاتِ الْكِتَابِ﴾ أي عرّفه ١٦١
وقوله ﴿فَالْخَيْرُ وَلَا يَنْفَعُ﴾.

وقوله حينما قتل الصحابة لرجل قتل في غير حقه: له الجنة: الآية
والذي نفسي بيده إن الساعة التي أخذنا يوم نحير من الضمير ولم نصيها
فقطم لتعمل طبعه عركه.

وقد نزل غير واحد من أهل العلم على أن الخلول من كلب أو قنبر أو غيره من مسامحة يفتضح على رؤوس السلاطين يوم القيامة وقلبه وكنهه حرام كما صحت بذلك الأخبار لكن بعض من الطعام والشراب وما لا يدمنه عند

الحاجة إليه كركوب الدواب ولبس الثياب واستعمال السلاح على أن يهتد بهد
لتهلك المعركة.

قال ابن حجر رحمته: «... والجمهور على جواز أخذ الفتيان الطعام
وعقد الدواب سواء كان قبل الفسقة أو بعدها... وانضموا على جواز ركوب
دوابهم ولبس ثيابهم واستعمال سلاحهم ورد ذلك بعد استيفاء
الحرب...» (١).

السلب: الأصل فيه قول النبي ﷺ في غزوة حنين: «من قتل شهيداً له
عليه سنة فله سلبه» قال ابن حجر رحمته: «... ذهب الجمهور إلى أن القتل
يستحق السلب سواء قال أمير الجيش قبل ذلك من قتل قتيلاً فله سلبه أو لم
يقُل... وقد ثبت ذلك في حرب كثيرة في عهد ﷺ...» (٢).

وقال بعض أهل العلم إن القتل لا يستحق السلب إلا بإذن الإمام
وموافقة وهذا هو الصحيح إن شاء الله قال العلامة القرطبي: «... فهذا يدل
ثلاثة واضحة على أن السلب لا يستحقه القتل بنفس القتل بل برأي الإمام
ونظره...» (٣).

القتل: هو تضييع بعض الجنود شيئاً زائداً لأنهم أظهروا بلاء في المعركة
أو ألقوا على أمور عجز عنها غيرهم أو غير ذلك مما يراه الإمام ويرى فيه
صلحة للمسلمين.

وقد انتظف فيه أهل العلم خلافاً واسعاً والصحيح إن شاء الله أن ذلك
كله مرجعه للإمام فله فعله قبل القتال من باب التعريض وتقوية العزائم وله
فعله بعد القتال من باب المكافأة والتشجيع لمن أبلى بلاءه حسناً وله أن يعطي
تأليفاً للقلوب لمن هم حقيقو عهد بسلام وكل ذلك فعله الرسول ﷺ.

الغريه: الأصل فيه قوله تعالى: «هَؤُلَاءِ لَكُمْ عَنْ رَسُولِهِمْ فَأُولَئِكَ

(١) فتح الباري ٦/٢٥٥.

(٢) فتح الباري ٦/٢٥٤.

(٣) غرر القري ٨/٤٠٤.

عَلَيْهِ مِنْ حَتْلٍ وَلَا رَكْبٍ وَلَئِنْ اللَّهُ يُنْزِلُ رُسُلَهُ عَلَيَّ مِنْ بَيْنِهِ وَأَنَّ اللَّهَ عَنْ سَعْدِ بْنِ خَدْرٍ
عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى رُسُلِهِ بَيْنَ أَهْلِ الْقُرَى قَوْلُهُ مَا رَأَيْتُ وَلَا نَعَى الْقُرَى وَالْبَشَرِ
وَالْبَشَرِ وَلَيْسَ كَالْشَيْءِ لِلْحَشْرِ: ٤٦، ٤٧.

والفقيه لجميع المسلمين الفقه والنظر بفقه من الإمام في المصالح
والتواهب وهذا ما ثبت عن أبي بكر وعمر عليهما السلام وهذا ما عليه جمهور أهل
العلم وقد رجح ذلك العلامة ابن رشد في بداية المجتهد ١/٢٩٣، وشيخ
الإسلام ابن تيمية في السلسلة الشرعية ٤٤ - ٤٦، والعلامة ابن القيم في زاد
المعاد ٢/٢٢١ - ٢٢٢.

فلأمر موكلون لتأمر الإمام بصرفه في مصالح المسلمين وما يعود عليهم
بالنفع.

أسأل الله بجنه وكومه أن يتصور المسلمين على اختلافهم وأن يعطي من
يتصور الإسلام ويفتخ به عن شرع الله وأن يحفظ بلادنا من كل سوء ومكروه وأن
يزيدها أمناً وطمانينة واستقراراً إنه ولي ذلك والقادر عليه وصلى الله على نبينا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

